مؤتمر الشعب الليبي يطالب باقصى العقوبات ضد المتسببين بنقل الايدز لـ٤٠٠ طفل

■ طرابلس/ وكالات/..

طالب مؤتمر الشعب العام الليبي (البرلمان) بانزال اقصى العقوبات بالاشخاص الذين تسببوا بنقل فيروس الايدز لقرابة ٤٠٠ طفل في مستشفى للاطفال في مدينة بنغازي شمال حسب ما افادت وكالة الانباء الليبية الرسمية أمس.

وعلى الرغم من انه ليس للبرلمان صلاحية اصدار الاحكام او التدخل في القضاء.

إلا انه شدد بحسب الوكالة على حق المتضررين بالمطالبة بالتعويض عن هذه الجريمة التي وصفها البيان الختامي للبرلمان بأنها ضد الانسانية .

وقالت الوكالة ان مؤتمر الشعب العام لم يحدد ما المقصود باقصى العقوبات.

لكن البرلمان لم يعط توضيحات بشأن الاشخاص المسؤولين ولا بشأن العقوبة التي يجب انزالها بهم علما ان محكمة في بنغازي اصدرت احكاما بالاعدام في بداية مايو الماضي بحق خمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني بعد خمس سنوات من الحبس الاحترازي.

إلا ان المحكومون الستة الذين يدفعون ببراءتهم استأنفوا حكم الاعدام الذي صدر بحقهم بتهمة نقل فيروس الايدز الى ٣٨٠ طفلا في مستشفى للاطفال في بنغازي والتسبب بوفاة ٤٦ طفلا بسبب هذا المرض.

رفض أمريكي لربط تنفيذ القرار (١٥٥٩) بالصراع العربي الاسرائيلي

■ بيروت/ وكالات/..

اعتبرت الولايات المتحدة امس الجمعة ان تطبيق القرار ١٥٥٩ المتعلق بلبنان وسوريا ليس مرتبطا بتطبيق القرارات الدولية السابقة المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي كما تعتبر بيروت.

وقال السفير الامريكي في بيروت جيفري فيلتمان للصحافيين اثر لقائه وزير الخارجية اللبناني محمود حمود لقد اكدت للوزير ان دعم الولايات المتحدة للقرار ١٥٥٩ منفصل تماما عن المسالة الفلسطينية.

واكد فيلتمان ان هذا التوضيح ياتي ردا على المواقف اللبنانية التي اعتبرت ان تنفيذ القرار ١٥٥٩ يجب ان يتم بعد تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي.

ويطالب هذا القرار الذي اقره مجلس الامن بمبادرة من الولايات المتحدة وفرنسا بانسحاب القوات السورية من لبنان ووقف التدخل السوري في الشؤون اللبنانية أضافة الى نزع سلاح حزب الله والفصائل الفلسطينية في لبنان.

ونشرت الصحافة اللبنانية تصريحات لمساعدة نائب وزير الخارجية الامريكي اليزبيث ديبيل قالت فيها ان واشنطن لن تنتظر السلام في الشرق الاوسط لتطبيق القرار ١٥٥٩ .

كما توجهت ديبيل الى المسؤولين اللبنانيين الذين يعتبرون ان تطبيق القرارات الدولية السابقة سيؤدي حكما الى تطبيق القرار ١٥٥٩ بالقول انها ذرائع لعدم تطبيق القرار.

وكان الرئيس اللبناني اميل لحود قد حدد الاثنين الماضي معارضته للقرار ١٥٥٩ في غياب سلام عادل في المنطقة ولانه يشكل خطرا على الوحدة الوطنية.

وطالب لحود بتنفيذ القرارات التي لم يتم تنفيذها حتى الآن ولاسيما القرارات ١٩٤ و٢٤٢ و٣٣٨ ومابتقى من القرار ٤٢٥ .

واقرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار ١٩٤ وهو يؤكد حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين يقيم ٤٠٠ الف منهم في الاراضي اللبنانية داخل المخيمات او خارجها.

اما القراران ٢٤٢ و٣٣٨ فهما يتعلقان بالنزاع العربي الاسرائيلي والمقصود بما تبقى من القرار ٤٢٥ الذي يقضي بانسحاب القوات الاسرائيلية من الجنوب اللبناني هو انسحاب اسرائيل من مزارع شبعا المتنازع عليها بين الجانبين.

على صعيد لبناني آخر طالب اهالي الاسير اللبناني في السجون الاسرائيلية سمير القنطار حزب الله اللبناني الذي تبنى عملية تبادل للاسرى قبل عام برفض المبادلة الاسرائيلية القاضية بربط مصير ابنهم بمصير الطيار الاسرائيلي المفقود دون آراد كما نددوا بتقاعس الدولة اللبنانية عن المطالبة باطلاق سراح القنطار. وبعد القنطار احد اربعة من اعضاء جماعة فدائية شاركوا في هجوم في مدينة نهاريا شمال اسرائيل عام ١٩٧٩ وصدرت عليه اربعة احكام بالسجن مدى الحياة. وكانت اسرائيل افرجت في ٢٨ يناير الماضي عن اكثر من ٤٠٠ من السجناء اللبنانيين والفلسطينيين في اطار صفقة بوساطة المانية مقابل اطلاق حزب الله سراح ضابط الاحتياط في الجيش الاسرائيلي الحنان تننباوم وجثث ثلاثة جنود اسرائيليين. لكن اسرائيل رفضت حينها الافراج عن القنطار بحجة تورطه في مقتل ثلاثة اسرائيليين وربطت مصيره بالحصول على معلومات عن الطيار الاسرائيلي الذي فقد في لبنان عام ١٩٨٦ . وطالب بسام القنطار شقيق الاسير اللبناني في مؤتمر صحفي عقد في مقر نقابة الصحافة اللبنانية في بيروت "في ذكرى مرور عام على اخر عملية صفقة للتبادل الامين العام لحزب الله الشيخ حسن نصر الله "ان لا يقبل بالمعادلة التي وضعها العدو الاسرائيلي واكد عليها ارييل شارون (رئيس وزراء اسرائيل) في سبتمبر الماضي والتي تقضي بربط مصير سمير القنطار بمصير الطيار الاسرائيلي المفقود رون اراد." اضاف "سماحة السيد نصر الله مطالب الآن وبعد مرور عام على اخر عملية تبادل للاسرى بمرحلتها الاولى ان يعلن موقفا من مسار هذا التبادل وان يحدد سقف مدة المرحلة الانتقالية التي اعلن ان خلالها سيطلق سراح سمير القنطار." وتساءل بسام القنطار "هل فترة الثلاثة اشهر ستمتد الى ثلاث سنوات او اكثر." وبعد حزب الله القوة الرئيسية وراء انسحاب القوات الاسرائيلية من الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠ بعد احتلال دام ٢٢ عاما. وذكر بسام القنطار بفشل كل عمليات تبادل الاسرى التي جرت بين فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية حتى تاريخه في اطلاق سراح سمير القنطار "وهو امر مرده الى تعنت اسرائيلي واضح ورفض للبحث في فكرة اطلاق سراح سجناء قتلوا اسرائيليين. لكن الحقيقة المرة ان هذا التعنت الاسرائيلي قوبل بعدم اصرار الجهة المقابلة." كما اعتبر أن "السكوت عن المطالبة باطلاق سراح الاسرى وتقاعس اجهزة الدولة خصوصا وزارة الخارجية عن مقاربة هذا الملف هو امر خطير جدا ونامل ان لا يستكمل." من جانبه قارن الامين العام للجنة المتابعة لقضية الاسرى محمد صفا بين تعامل الحكومة الاسرائيلية مع ملف رون اراد حيث "رصدت نحو عشرة ملايين دولار لمن يقدم معلومات عن اراد بينما نحن تبخس علينا الدولة اللبنانية بكلمة واحدة في خطاب للامم المتحدة يذكر سمير القنطار او يتذكر الاسرى." وقال ان هذا المؤتمر "هو صرخة لاعادة الاعتبار لقضية سمير القنطار ويحيا سكاف ونسيم نسر واهالي المفقودين." ودعا الصفا الى تنفيذ اعتصام كبير في الثامن والعشرين من يناير الجاري تحت شعار (كفى صمتا) من اجل "انقاذ سمير القنطار وكشف مصير المفقودين وتسليم جثامين الشهداء من اجل حرية الوطن لانه طالما سمير القنطار وامثاله في المعتقل فكل الوطن في الاسر."

السلطة تشكل قوة أمنية مشتركة

عباس ينتقد عملية «المنطار» وحماس تصفها بـ«الدفاع عن النفس»

■..عواصم/وكالات/

قال رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب حديثا محمود عباس إن عملية معبر المنطار في قطاع غزة والتي أسفرت عن مقتل ستة إسرائيليين ومقتل تسعة فلسطينيين بأيدي الإسرائيليين هذا الأسبوع لا تخدم عملية السلام.

وأكد أبو مازن الذي يتولى أيضا رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تمسكه بعملية السلام، مشيرا إلى أنه سيبدأ الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي خلال الأسبوعين المقبلين بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية.

وتزامن ذلك مع تصريحات أكد خلالها كل من الناطق الرسمي باسم السلطة نبيل أبو ردينة ووزير شؤون المفاوضات في السلطة الفلسطينية صائب عريقات والمدير العام للأمن العام الفلسطيني اللواء عبد الرزاق المجايدة أن الطريق الوحيد لوقف العنف في المنطقة هو الوقف المتبادل لإطلاق النار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

من جانبها أكدت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن العملية لا تشكل رسالة للسلطة الفلسطينية أو لرئيسها محمود عباس كما أنها لا تغلق باب الحوار بين الفلسطينيين.

وقال الشيخ حسن يوسف أحد قياديي حماس في الضفة الغربية إن هذه العملية هي "للدفاع عن النفس في مواجهة التصعيد الإسرائيلي وسياسة الاغتيالات والتوغلات".

وفي هذا السياق تظاهر آلاف الفلسطينيين في مخيم جباليا شمال قطاع غزة أمس بدعوة من حركة حماس للإشادة بعملية معبر المنطار ومنفذيها.

من جانبها أغلقت قوات الاحتلال معبر بيت حانون (إيريز) شمال غزة وهو للأفراد والشخصيات المهمة والصحفيين بين قطاع غزة وإسرائيل إثر العملية.

وكانت قوات الاحتلال أغلقت معبر المنطار (كارني) للبضائع وسط القطاع بعد عملية أمس مباشرة. أما المعبر الثالث وهو معبر رفح جنوب قطاع غزة فهو مغلق منذ خمسة أسابيع إثر العملية الفدائية التي استهدفته وأدت لمقتل خمسة جنود إسرائيليين.

يأتي هذا الإجراء في وقت اقترح فيه وزير العدل الإسرائيلي تسيفي ليفني إعطاء أبو مازن المزيد من الوقت والعمل على تقويته كقائد للفلسطينيين قادر على التعامل مع المجموعات المسلحة، وذلك بهدف منع وقوع المزيد من الهجمات على الإسرائيليين. وحث ليفني على أن يكون الرد على العملية بشكل عقلاني محسوب وليس رد فعل.

وفي سياق متصل أعلن قائد الأمن العام الفلسطيني اللواء عبد الرزاق المجايدة أن السلطة الفلسطينية شكلت قوة أمنية مشتركة من كافة أجهزة الأمن والشرطة تتولى إنهاء ما يسمى فوضى السلاح دون المساس بسلاح "المقاومة".

وتتكون نواة هذه القوة التي سيرأسها ضابط كبير برتبة عميد في الشرطة الفلسطينية، من ٢٥٠ عنصر أمن على أن تنظم لها كتيبتان أخريان في المرحلة المقبلة ليصبح عددها ٧٥٠ فردا.

يذكر أن توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية يعتبر من مطالب الإصلاح الأمني التي تطلبها إسرائيل من السلطة الفلسطينية.

وأعلنت كل من كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحماس وكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ولجان المقاومة الشعبية، المسؤولية عن الهجوم الذي يعد الأول من نوعه بعد انتخاب أبو مازن وقبل ٢٤ ساعة من تسلمه منصبه رسميا.

وقالت المجموعات الثلاث في بيانها الذي تبنت فيه العملية إن الهجوم الذي نفذ الليلة الماضية تم بتفجير "عبوة تزن ٤٠ كيلوغراما بالجدار الفاصل مع الصهاينة، وأضاف البيان "ومن ثم تقدم استشهاديونا صوب الموقع ليلقوا عددا من القنابل اليدوية ويشتبكوا مع قوات الاحتلال داخل غرف مبنى الإدارة المدنية الصهيونية لمدة ساعتين".

وكشف البيان عن أسماء منفذي العملية الذين استشهدوا خلالها وهم محمود مجدي محمد المصري من كتائب القسام، ومهند محمد عبد الرحيم المنسي من كتائب الأقصى، وسمير محمد فارس جحا من ألوية الناصر صلاح الدين.

اليوم مراسيم تنصيب الرئيس الفلسطيني الجديد

رام الله/ غزة/ وكالات/

ينصب محمود عباس أبو مازن اليوم السبت رئيسا جديدا للسلطة الوطنية خلفا للرئيس ياسر عرفات في جلسة خاصة للمجلس التشريعي وبحضور عدد كبير من الشخصيات السياسية العربية والدولية رغم اعلان شارون مساء أمس تجميد الاتصال معه رداً على العملية التي قام بها رجال المقاومة الفلسطينية وادت إلى مقتل سته اسرائيليين.

وقال القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي حسن خريشة أن الدعوة وجهت إلى كافة الممثليات الأجنبية والعربية في الأراضي الفلسطينية لحضور جلسة التنصيب التي ستجرى في المقاطعة برام الله.

وأضاف خريشة أن رئيس الوزراء أحمد قريع أبو علاء سيقدم استقالته لمحمود عباس بعد تنصيب أبو مازن رئيسا للسلطة مباشرة.

وأضاف أن عباس سيقوم بتكليف قريع لتشكيل حكومة جديدة موضحا أنه سيكون على أبو علاء أن يشكلها خلال أسبوعين من تاريخ التكليف ثم عرضها على المجلس لمنحها الثقة.

إلا أن برلمانيين ومسؤولين فلسطينيين توقعوا أن يكلف عباس أحمد قريع بالاستمرار في الحكومة القائمة حتى الانتخابات التشريعية التي ستجرى في يوليو المقبل مع إعطاء قريع صلاحيات بإجراء تعديلات محددة على الحكومة القائمة.

وقال مصدر فلسطيني مطلع أن نقاشات مكثفة تجري على مدار الساعة منذ الإعلان عن فوز عباس في الانتخابات بشأن تشكيلة الحكومة الفلسطينية التي من المفترض أن تعمل على تنفيذ البرنامج الإصلاحي الذي قدمه عباس خلال حملته الانتخابية.

وأضاف أن عباس وقريع التقيا قبل يومين وخرج أبو علاء من الاجتماع مسرورا.

وقال هذا المصدر أن التعديلات التي سيجريها قريع على حكومته ستشمل شغل مناصب وزارية كانت شاغرة في عهد عرفات منها وزارة الإعلام التي تولى قريع بنفسه إدارتها ووزارة الأوقاف.

ورأى مراقبون أن قريع سيتجنب تحمل المسؤولية في تشكيلة الحكومة حتى لا يصطدم مع أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح الذين رشحوه لمنصب رئيس السلطة.

واستبعد نواب أن تحصل الحكومة الفلسطينية بتركيبتها الحالية على ثقة المجلس التشريعي خصوصا بسبب وجود مشكلة بينها وبين المجلس التشريعي منذ مدة نظرا لعدم استجابتها للعديد من قرارات المجلس من بينها طلب المجلس لتقرير حول وفاة عرفات وتقرير آخر عن أداء الحكومة السياسي.

وقال زياد أبو عمرو أن البقاء على الحكومة الراهنة خطأ كبير لأن وضعها ارتبط أصلا بعدم تحقيق أي إنجاز يذكر إضافة إلى مشاكلها القائمة مع المجلس التشريعي.

وأضاف من الأفضل تشكيل حكومة جديدة بمواصفات ومعايير محددة ترتبط بالوضع الراهن وتعد للانتخابات التشريعية موضحا أن احتمال منح المجلس التشريعي الثقة لوزارة جديدة أكبر من منحه الثقة للحكومة القائمة.

ورأى عمرو أن الشارع الفلسطيني متعطش للإصلاح مشددا على أن مزاج الشارع يجب أن يكون أحد الأسباب الرئيسية لتشكيل حكومة جديدة وليس الإبقاء على الحكومة القائمة.

إلا أن مقررة اللجنة السياسية في المجلس التشريعي دلال سلامة أعربت عن اعتقادها بأن محمود عباس سيقوم بتكليف قريع تسيير الحكومة حتى الانتخابات التشريعية المقبلة.

وقالت ان هناك وزارات لم تقم بشيء لذلك يجب تغيير وزرائها. بالتالي اعتقد أن رئيس الوزراء سيستمر بالحكومة القادمة مع بعض التعديلات عليها حتى موعد الانتخابات.

وأعربت سلامة عن تأييدها لتعديل الحكومة القائمة موضحة أن تشكيل الحكومة قد يستغرق شهرين أو ثلاثة أشهر من المفاوضات وعندها يكون قد حان موعد الانتخابات التشريعية.

وأوضحت أن الوضع السياسي الحالي لا يسمح بفتح صفحة جديدة من الجدل والمماطلة لذلك اعتقد أنه من الأفضل لنا أن نستمر بحكومة معدلة لنبدأ العمل الجدي.

وصرح النائب عزمي الشعيبي عضو اللجنة القانونية في المجلس أن شكل الحكومة القادم يعتمد بالأساس على طبيعة التكليف الذي سيصدره عباس اليوم.

وذكر أن القانون يسمح لقريع بالعمل مع حكومته من دون حاجة إلى ثقة المجلس التشريعي في حال كلف أبو علاء الاستمرار في الحكومة القائمة.

وأضاف أما في حال شكل حكومة جديدة فإن هذا يحتم على قريع طرح الحكومة للثقة.

السودانيون يستعدون لحل مشكلة دارفور.. بعد اتفاق السلام في الجنوب

الخرطوم/ الثورة/ وكالات

بدأ السودان يستعد للمرحلة ما بعد اتفاق السلام في الجنوب والاتجاه نحو حل مشكلة دارفور حيث كلف الرئيس السوداني عمر حسين البشير نائبه علي عثمان طه بمتابعة ملف الأزمة في دار فور والاتيان بالسلام كما فعل في جنوب السودان وكان وزير الخارجية السوداني أكد على هامش مشاركته في اجتماعات وزراء الخارجية العرب بالقاهرة أن المحادثات ستستأنف مطلع فبراير القادم.. ومبدئيا بدأ عدد كبير من اللاجئين بالعودة إلى ديارهم التي هجروها بسبب الحرب الأهلية التي استمرت ٢١ سنة جنوب البلاد فيما بدأت حركة تحرير السودان بالبحث عن مدينة مناسبة تكون مركزا لحكومة الجنوب الذاتية التي ربما تكون روميبك.

ويعتقد كثيرون أن روميبك ينبغي أن تصبح العاصمة المستقبلية لجنوب السودان ولكن المسؤولين في المدينة التي يعمها الدمار يقولون أنها قد لا تكون حتى مؤهلة لاستضافة حكومة الجنوب التي ستتشكل بموجب اتفاق السلام.

وقال سكرتير الحركة الشعبية لتحرير السودان في مدينة روميبك المدير التنفيذي للمدينة وليام شات أن أمامنا تحديات كثيرة.

واضاف اننا نتوقع أن تأتي الحكومة إلى هنا ولكننا لم نعد بعد مكاتب إدارية ولا تجهيزات.

وبموجب اتفاق السلام الذي وقع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية والذي وضع حدا لأكثر من ٢١ عاما من الحرب الأهلية فإن زعيم الحركة جون قرنق سيصبح النائب الأول لرئيس جمهورية السودان ورئيس حكومة إدارة ذاتية في جنوب السودان.

وقال مسؤولون في الجيش الشعبي أنه سيجعل من روميبك مقر حكومة الجنوب وأنها قد تبقى في المدينة لفترة طويلة.

وشهدت روميبك الواقعة في قلب الجنوب التي يقطنها قرابة ٣٠ ألف شخص بعض أعنف المعارك بين القوات الحكومية والمتمردين الجنوبيين أثناء الحرب وتبادل الطرفان السيطرة عليها لفترة متعاقبة.

واخيرا سقطت في يد الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٩٧م غير أن المدينة التي تقع في جزء شبه صحراوي بجنوب السودان والتي ينتمي سكانها إلى قبيلة الدنكا وهي نفس القبيلة التي ينحدر منها قرنق كانت شبه مدمرة.

وقال مسؤول في الأمم المتحدة أن إمكانيات المدينة محدودة للغاية في الوقت الراهن موضحا أن روميبك والمناطق المحيطة بها خالية تقريبا.

وتعبر بعض الترع المدينة التي يعيش أهلها أساسا على تربية المواشي.

وللانتقال من منزل إلى آخر ينبغي المرور في شوارع صغيرة ضيقة وسط العشب الذي كانت تأكل منه الأبقار حيث لم يتبق من منازل المدينة المشيدة بالطوب سوى بعض الجدران المليئة بالثقوب من آثار الرصاص.

ويقول أحد السكان ان إعادة بناء روميبك تحتاج إلى وقت خاصة أن آثار الحرب مازالت ماثلة إذ يمكن رؤية سيارة عسكرية متفحمة في ركن أحد الشوارع كما أن آثار الرصاص موجودة حتى على الأشجار.

وساعدت وكالات الأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية العامة في المنطقة الجيش الشعبي لتحرير السودان على إعادة فتح بعض المستشفات والمدارس ولكن الخدمات الأساسية غير متوفرة.

كما لا يوجد في روميبك أي منشأة فندقية جديدة بهذا الاسم ولا يمكنها استضافة المسؤولين الذين سيأتون للمشاركة في احتفالات الجيش الشعبي بالسلام في منتصف الشهر الجاري.

ويقول وليام شات أنه لا توجد بنية تحتية في المدينة وتأتي معظم احتياجات روميبك من اوغندا وتستغرق رحلة بعض الشاحنات من هذا البلد المجاور إلى المدينة عشرة أيام خلال موسم الأمطار.

فيما تصل بعض المواد الغذائية كذلك عن طريق الجو من كينيا ولكن المهبط الموجود في المدينة لا يمكنه استقبال طائرات الشحن الكبيرة.

ويقول مسؤول في إحدى المنظمات الإنسانية كثيرا ما حاولت طائرات الهبوط ولم تنجح.

واعتبارا من يوليو المقبل عند بدء المرحلة الانتقالية مع انتهاء فترة الشهور الستة التحضيرية ستصبح جوبا عاصمة الجنوب.

وتقع هذه المدينة على بعد ٣٥٠ كم جنوب شرقي روميبك وهي أكبر مدن الجنوب وستكون مقر حكومة وبرلمان الجنوب.

وبدأ اللاجئون السودانيون بالعودة إلى ديارهم وسط مشاعر الفرحة ومرارة سنوات البعد والشقاء ويروي أحد العائدين قصة عودته التي واجه فيها مرارة البعد وقساوة التضاريس لكن ذلك انتهى عندما وجد نفسه في مسقط رأسه.. ويقول المسؤولون المحليون أن قصص كثير من العائدين ومعاناتهم ستتكرر مع تدفق مئات آلاف السودانيين على الجنوب يشجعهم على ذلك اتفاق السلام الموقع في نيروبي الأحد الماضي وتقدر الأمم المتحدة عدد اللاجئين بنحو ثلاثة ملايين فرو من ديارهم أثناء أطول حرب في أفريقيا بين متمردي الجنوب والحكومة المركزية لكنها تتوقع عودة ما يتراوح بين ٥ الاف و١,٢ مليون تقريبا هذا العام.

ويرجح مسؤولو الأمم المتحدة أن يواجه الجنوبيون العائدون رحلة شاقة عبر اكبر دولة أفريقية ليصلوا إلى قراهم وسيستغرق الأمر أياما بل أسابيع كي يسير الكثيرون دون ما يكفي من المياه أو الطعام أو رعاية صحية عبر أدغال نائية تسيطر عليها مليشيات متنافسة لم تشارك في اتفاقات السلام إلا أن كل السودانيين يتوقعون مستقبلاً أفضل مما كان عليه زمن الحروب رغم الصعوبات التي ستواجههم لاشك خلال العودة.

رغم تزايد المعارضين المطالبين بتأجيلها

حكومة علاوي تواصل الاستعداد لإجراء الانتخابات في موعدها

■.. بغداد / شينخوا /

تواصل الحكومة العراقية والمفوضية العليا المشرفة على الانتخابات جهودهما لاجراء الانتخابات بموعدها المقرر في الثلاثين من يناير الجاري.

وبالرغم من أن ساعات الحسم لاختيار جمعية وطنية ستعمل على كتابة دستور دائم للبلاد تقترب بشكل فعلي فلم يبق سوى ١٥ يوما لتفتح صناديق الاقتراع أبوابها أمام اكثر من ١٠ ملايين عراقي يحق لهم الاقتراع الا ان الاصوات المطالبة بتاجيل هذه الانتخابات لاتزال تتزايد.

ويأتي عدنان الباجه جي رئيس تجمع الديمقراطيين المستقلين في مقدمة المصرين على تاجيل الانتخابات ويقول " ان الهجوم على الفلوجة ادى الى عزوف الملايين من المواطنين عن الانخراط في العملية السياسية ما يعني ان شرائح مهمة من الشعب العراقي واجزاء كبيرة من العراق ستبقى غير ممثلة تمثيلا كافيا وصحيحا" مضيفا " ان انتخابات ناقصة كهذه سيطعن حتما في شرعيتها وشرعية الدستور الدائم الذي ستضعه الجمعية الوطنية .. واضاف " انه للخروج من هذا الوضع وجدنا اننا نحتاج الى مزيد من الوقت للدخول في حوار معمق وجاد مع جميع الاطراف الرافضة والممتنعة والمترددة والمقاطعة للانتخابات للاطلاع على ما لديها من شروط ومطالب وهموم وشكاوى لعلنا نستطيع معالجة بعض هذه المشاكل وصولا الى مشاركه اوسع في الانتخابات ".. وتابع " هناك فئتان ترفضان الانتخابات الاولى هي الحركة الاسلامية التي تعتبر نفسها في حالة حرب دائمة مع الاحتلال واختارت العراق ساحة حرب لها ، فانه لا مجال للحوار والتفاهم مع هذه الفئة ، اما الفئة الثانية فتضم اعدادا كبيرة من المواطنين بينهم ملايين العاطلين عن العمل الذين يريدون الثأر من الأميركيين لما لحقهم من أذى كما تضم هذه الفئة من رفعوا راية المقاومة لانهم يعتقدون بانهم مهمشون ومبعدون ويطالبون بمعاملتهم على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين.

اما نصير الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي عضو مجلس الحكم المنحل يقول "الناخب والمرشح ليس لديهما الحرية الكافية لاداء دورهما في هذه الانتخابات وهناك منطقة شاسعة وساخنة لا يمكن اجراء الانتخابات فيها حيث تتعرض لضغوط، ومنها جزء كبير من بغداد وديالى والموصل والانبار، سيشعر اهلها أنهم منعزلون عن المشاركة في العملية السياسية، وهذا مبدأ خطير وخاطئ جدا حيث سيفصل بين السنة والشيعة والاكراد".

ويضيف " المسالة لا تتعلق بقضية انسحاب بعض الحركات السنية وانما في عدم مشاركة اعداد كبيرة من ابناء المناطق السنية بالعملية الانتخابية لأسباب امنية وهذا ما سيخلق اجواء غير صحية بالنسبة للعملية الانتخابية خاصة ان من ابرز مهام الجمعية الوطنية سن الدستور الثابت للبلاد.. واكد ان الوضع الامني خطير وغير مناسب لاجراء الانتخابات وقال " الحكومة غير قادرة على حماية الناخبين او المرشحين، اذا كان الوزراء اليوم لا يستطيعون الخروج من مقراتهم خشية على حياتهم فكيف سيتم توفير وضع امني مناسب لاجراء الانتخابات.. وتابع " نحن نخشى على اسماء مرشحينا، ولاسباب امنية لم نعلن عنها حتى الآن، هناك الكثير من الحركات والاحزاب لم تعلن عن اسماء مرشحيها خشية على حياتهم ،هذه هي الكارثة، الناس بحاجة لان تعرف من ستنتخبه، وهذا غير حاصل لدينا، نحن لا نستطيع القيام بدعاية انتخابية في اي مكان بسبب الاوضاع الامنية السيئة ولا ندرى كيف سيتعرف علينا الناخبون ".

وقال الدكتور محمود عبدالله من جامعة بغداد لمراسل شينخوا " اذا تدخل السيستاني وانضم الى المطالبين بالتاجيل فبدون شك ستتاجل الانتخابات وانا ارى ان الانتخابات يجب ان تجرى في جو صحي وامني وهذا غير متوفر حاليا كما اني اؤيد طرح الباجه جي بان تاجيل الانتخابات هو نصر مؤقت للارهابيين ولكنه نصر دائم للشعب العراقي فوحدة الشعب اهم من كل شيء ".. وكان رجال دين ووجهاء وشيوخ عشائر من السنة حذروا في بيان، صدر في ختام اجتماع لهم قبل عدة ايام من مغبة تهميش اي طائفة من الطوائف العراقية، وشددوا على ان إجراء الانتخابات في مثل هذه الظروف المعقدة والصعبة والشائكة قد يؤدى إلى تهميش شريحة كبيرة من الشعب العراقي مما قد يترتب على ذلك شق ابناء البلد الواحد.

وقال البيان " إن إجراء الانتخابات في الوقت الحاضر ليس من مصلحة العراق بسبب الوضع الامنى المضطرب والذي يحول دون مشاركة جمهور كبير من العراقيين " مضيفا أن " استمارات الانتخابات لم تصل / حتى الآن / إلى ايدي الناخبين في مناطق كثيرة من العراق حتى في العاصمة بغداد إضافة إلى دخول أعداد كبيرة من الدخلاء إلى العراق ". ويؤكد الدكتور عبدالله على ان انسحاب الحزب الاسلامي العراقي من الانتخابات جاء في صالح المطالبين بتاجيلها لان انسحاب اغلب الاحزاب السنية سيجعلها / الانتخابات / تتعرض الى الطعن في شرعيتها.

وفي اطار الخروج من الازمة اطلق الشيخ مزاحم التميمي مبادرة لحل ازمة الانتخابات وتتلخص في اعتبار الانتخابات القادمة خاصة بمجالس المحافظات وخاصة المجالس المشكلة من قبل الاحتلال ويعهد الى تلك المجالس المنتخبة مهمة تقرير مستقبل العملية السياسية القادمة والاشراف المباشر على الانتخابات التي تخص انشاء مجلس وطني يعهد اليه كتابة الدستور . ويرى التميمي ان المجالس المنتخبة وحدها لها الحق في تقرير مصير البلد وليس المحتل الذي اكد على ضرورة عدم تدخله في العملية السياسية حيث سيطعن في شرعيتها حتى وان كانت نزيهه.

وجاء انسحاب الجبهة الوطنية لعشائر العراق من الانتخابات ليعقد الامور المعقدة اصلا حيث قالت ان سبب انسحابها عدم توفر الاجواء الامنية المناسبة اضافة الى قيام القوات الامريكية باعتقال زعيم هذه الجبهة.

كما ظهرت في اليومين الماضيين اشكالية اخرى بين الاحزاب الشيعية الدينية وباقي الاحزاب نتيجة استخدام الاحزاب الدينية لاسم وصورة السيستاني في حملتها الانتخابية الامر الذي اعتبرته باقي الاحزاب مخالفة للقانون الانتخابي وهو امر ممنوع ، اذ ليس من الصواب استخدام الرموز الدينية في مثل هذه الحملات.

وتقدم حزب رئيس الوزراء العراقي اياد علاوي بشكوى ضد منافسه في الانتخابات "الائتلاف العراقي الموحد" الذي يتهمه بانه يسعى الى حمل الناخبين على الاعتقاد بان المرجع الشيعي على السيستاني امر بالاقتراع لهذه اللائحة متهما خصمه بانه جند بعض عناصر الشرطة المنتمين الى منظمة بدر ومجموعات سياسية اخرى بالضغط على الناخبين في جنوب البلاد لحملهم على التصويت لمرشحي لائحة الائتلاف.

تجدر الاشارة الى ان رئيس الوزراء العراقي كان قد قال " ان بعض مناطق العراق لن تتمكن من المشاركة في الانتخابات النيابية المزمع اجراؤها بعد نحو اسبوعين ".